الأمم المتحدة

A/C.4/61/SR.2

الجمعية العامة

الدورة الحادية والستون

Distr.: General
19 December 2006
Arabic
Original: English

الوثائق الرسمية

لجنة المسائل السياسية الخاصة وإنهاء الاستعمار (اللجنة الرابعة)

محضر موجز للجلسة الثانية

المعقودة في المقر، نيويورك، يوم الاثنين، ٢ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٦، الساعة ١٥/٠٠

الرئيس: السيد أشاريا ..... (نيبال)

المحتويات

البند ٣٥ من جدول الأعمال: المعلومات المقدمة من الأقاليم غير المتمتعة بالحكم الذاتي بموجب المادة ٧٣ (هـ) من ميثاق الأمم المتحدة*

البند ٣٦ من جدول الأعمال: الأنشطة الاقتصادية وغيرها من الأنشطة التي تؤثر في مصالح شعوب الأقاليم غير المتمتعة بالحكم الذاتي*

البند ٣٧ من جدول الأعمال: تنفيذ الوكالات المتخصصة والمؤسسات الدولية المرتبطة بالأمم المتحدة إعلان منح الاستقلال للبلدان والشعوب المستعمرة*

البند ٣٨ من جدول الأعمال: التسهيلات الدراسية والتدريبية المعروضة من الدول الأعضاء لصالح سكان الأقاليم غير المتمتعة بالحكم الذاتي*

البند ٣٩ من جدول الأعمال: تنفيذ إعلان منح الاستقلال للبلدان والشعوب المستعمرة (الأقاليم غير مشمولة ببنود أخرى من بنود جدول الأعمال)*

طلبات الاستماع

* بنود قررت اللجنة أن تنظر فيها معا.

هذا المحضر قابل للتصويب. ويجب إدراج التصويبات في نسخة من المحضر وإرسالها مذيلة بتوقيع أحد أعضاء الوفد المعني **في غضون أسبوع واحد من تاريخ نشره** إلى: Chief of the Official Records Editing Section, room DC2-0750, 2 United Nations Plaza.

وستصدر التصويبات بعد انتهاء الدورة في ملزمة مستقلة لكل لجنة من اللجان على حدة.

06-54655 (A)

افتتحت الجلسة الساعة ١٥/١٥.

البند ٣٥ من جدول الأعمال: المعلومات المقدمة من الأقاليم غير المتمتعة بالحكم الذاتي بموجب المادة ٧٣ (هـ) من ميثاق الأمم المتحدة (A/61/23، الفصلان السابع والثاني عشر، و A/61/70)

البند ٣٦ من جدول الأعمال: الأنشطة الاقتصادية وغيرها من الأنشطة التي تؤثر في مصالح شعوب الأقاليم غير المتمتعة بالحكم الذاتي (A/61/23، الفصلان الخامس والثاني عشر)

البند ٣٧ من جدول الأعمال: تنفيذ الوكالات المتخصصة والمؤسسات الدولية المرتبطة بالأمم المتحدة إعلان منح الاستقلال للبلدان والشعوب المستعمرة (A/61/23، الفصلان السادس والثاني عشر، و A/61/62)

البند ٣٨ من جدول الأعمال: التسهيلات الدراسية والتدريبية المعروضة من الدول الأعضاء لصالح سكان الأقاليم غير المتمتعة بالحكم بالذاتي (A/61/66)

البند ٣٩ من جدول الأعمال: تنفيذ إعلان منح الاستقلال للبلدان والشعوب المستعمرة (A/61/23 و A/61/121)

١ - **الرئيس:** أعاد إلى الأذهان أن قضية إنهاء الاستعمار كانت إحدى القضايا المحددة للجزء الأخير من القرن العشرين. وبفضل الجهود التي لم تكل التي بذلتها الأمم المتحدة، لم يعد معظم سكان العالم خاضعين للحكم الاستعماري. ومع ذلك، لا يزال ١٦ إقليما غير متمتع بالحكم الذاتي مدرجا في قائمة الأمم المتحدة. ولذلك من الحيوي المحافظة على الزخم وإنجاز مهمة إنهاء الاستعمار في أقصر وقت ممكن.

٢ - **السيد جعفري** (الجمهورية العربية السورية): تكلم بوصفه مقرر اللجنة الخاصة المعنية بحالة تنفيذ إعلان منح الاستقلال للبلدان والشعوب المستعمرة، فعرض تقرير اللجنة الخاصة (A/61/23)، الذي قدم معلومات تفصيلية عن أنشطة اللجنة والتوقعات لأعمالها في المستقبل فضلا عن توصيات في شكل مشاريع قرارات. وخلال عام ٢٠٠٦، واصلت اللجنة الخاصة تحليل التطورات الحاصلة في الأقاليم ال ١٦ الباقية غير المتمتعة بالحكم الذاتي واستفادت أثناء دورتها العادية التي عقدت في حزيران/يونيه من اشتراك ممثلين من الأقاليم غير المتمتعة بالحكم الذاتي، واثنتين من الدول الأربع القائمة بالإدارة، فرنسا ونيوزيلندا، فضلا عن المنظمات غير الحكومية والخبراء. ولم يتضمن التقرير سردا للحلقة الدراسية لمنطقة المحيط الهادئ لعام ٢٠٠٦، التي تأجلت بسبب الصعوبات الحاصلة في تيمور الشرقية. وأعرب عن أمل اللجنة الخاصة في انعقاد الحلقة الدراسية في تشرين الثاني/نوفمبر عام ٢٠٠٦ وعن شكرها لفيجي لموافقتها على استضافتها.

٣ - واختتم قائلا إن اللجنة الخاصة شددت، في تقريرها، على أنه لايمكن التقليل من قيمة دور الدول القائمة بالإدارة في كفالة إحراز تقدم نحو إنهاء الاستعمار ونوهت بالتعاون المثالي لنيوزيلندا فيما يتعلق بتحقيق مصير توكيلاو التي جرى الاستفتاء على تقرير مصيرها في شباط/فبراير عام ٢٠٠٦. وفي هذا الصدد، وجه الانتباه إلى تقرير بعثة الأمم المتحدة الخاصة، الوارد في الوثيقة A/AC.109/2006/20. وفيما يتعلق بالدول الأخرى القائمة بالإدارة، في حين رحب التقرير بتعاون المملكة المتحدة في تسهيل بعثة الأمم المتحدة الخاصة إلى جزر تركس وكايكوس في نيسان/أبريل عام ٢٠٠٦، أشار أيضا إلى أن المملكة المتحدة والولايات المتحدة الأمريكية لم تشتركا رسميا في عمل اللجنة الخاصة. وأكد التقرير أهمية البعثات الزائرة إلى الأقاليم غير المتمتعة بالحكم

الذاتي كوسيلة لتوفير وجمع المعلومات المتعلقة بعملية إنهاء الاستعمار. في هذا السياق، وجه الانتباه إلى تقرير بعثة الأمم المتحدة الخاصة إلى جزر تركس وكايكوس الوارد في الوثيقة A/AC.109/2006/19.

٤ - **السيد سيفرين** (سانت لوسيا): تكلم بصفته رئيس اللجنة الخاصة المعنية بحالة بتنفيذ إعلان منح الاستقلال للبلدان والشعوب المستعمرة، فأعاد إلى الأذهان أنه في الدورة الافتتاحية للجنة الخاصة المعقودة في شباط/فبراير عام ٢٠٠٦، سلمت الدول الأعضاء بأن قضية إنهاء الاستعمار أخذت تزداد تعقيدا وأنه يلزم اتخاذ تدابير جديدة وابتكارية. ونظرا لذلك التعقيد، كانت القرارات التي تعتمدها اللجنة الخاصة تُصاغ بعد مناقشة واستعراض مستفيضين للمعلومات المتاحة وتضمنت توصيات عملية.

٥ - واستطرد قائلا إن اللجنة الخاصة أخذت بنهج استباقي لولايتها، وأوفدت بعثة الأمم المتحدة الخاصة لجزر تركس وكايكوس في نيسان/أبريل عام ٢٠٠٦ للدخول في حوار متبادل مع حكومة وشعب ذلك الإقليم. وقامت الوكالات المتخصصة والمؤسسات الدولية المرتبطة بالأمم المتحدة بدور هام في تلك البعثة. وقام برنامج الأمم المتحدة الإنمائي بتسهيل اشتراك أحد الخبراء البارزين في الإدارة الرشيدة لتوفير إسهام موضوعي. ومما كانت له أهميته أن الدولة القائمة بالإدارة تنازلت عن مسؤوليات معينة للحكومة المنتخبة في جزر تركس وكايكوس خلال عام ٢٠٠٦. وفي حالة أقاليم المحيط الهادئ، قدم برنامج الأمم المتحدة الإنمائي وشعبة المساعدة الانتخابية التابعة لإدارة الشؤون السياسية مساهمة هامة للاستفتاء الذي أجري في توكيلاو في عام ٢٠٠٦.

٦ - ومضى قائلا إنه خلال الفترة المشمولة بالتقرير نفذت اللجنة الخاصة إجراءات عملية جديدة، توفر موجزات الرئيس للمناقشات الرئيسية للجنة أثناء الدورات وتزيد تعاونها مع هيئات حقوق الإنسان وهيئات الأمم المتحدة التي تتناول قضايا السكان الأصليين والتمييز العنصري. وطلبت اللجنة الخاصة أن تضاعف إدارة شؤون الإعلام الجهود التي تبذلها لنشر المعلومات على الأقاليم لأن الافتقار إلى المعلومات في الأقاليم ذاتها ما زال يمثل عقبة أمام تحقيق تقرير المصير. وفضلا عن ذلك، دعت اللجنة الخاصة منظومة الأمم المتحدة إلى إدراج اشتراك الأقاليم في أعمالها ودعت إلى التنفيذ الناجح لخطة عمل العقد الدولي الثاني للقضاء على الاستعمار.

٧ - وأضاف قائلا إن اللجنة الخاصة دعت إلى البدء في دراسة كل حالة على حدة في كل إقليم، بما في ذلك اشتراك الحكومة الإقليمية، والدولة القائمة بالإدارة والأمم المتحدة. وفي حين أن الاستفتاء الذي أجري في توكيلاو بشأن الارتباط الحر، لم يحقق العتبة التي تبلغ نسبتها ٦٦ في المائة، كانت المشاورات المستمرة بين حكومة نيوزيلندا واللجنة الخاصة مثالية وينبغي أن تكون بمثابة دليل للدول الأخرى القائمة بالإدارة التي تواصل رفض الحوار الدولي الذي نظمته الأمم المتحدة. ودعت اللجنة الخاصة الأمين العام إلى تسهيل إجراء حوار بين اللجنة الخاصة والدول القائمة بالإدارة ذات الصلة لإجراء دراسات لكل حالة على حدة.

٨ - واختتم قائلا إن الجهود المتضافرة التي تبذلها منظومة الأمم المتحدة، والدول القائمة بالإدارة، والمجتمع الدولي وشعوب الأقاليم لازمة لتنفيذ الولاية المتعلقة بإنهاء الاستعمار. ونظرا لتلك الحاجة إلى التعاون، أعد رئيس اللجنة الخاصة خطة تنفيذ ولاية إنهاء الاستعمار للفترة ٢٠٠٦-٢٠٠٧، التي وردت في الوثيقة A/60/853. وقد نظمت الوثيقة مختلف المبادرات التي اعتمدتها الجمعية العامة وحددت هيئات الأمم المتحدة المسؤولة عن العمل في تلك المبادرات. وتهدف الخطة إلى توفير الخبرة الفنية المستقلة

لإجراء تحليل دقيق وشامل للحالة على أرض الواقع في مختلف الأقاليم. والتحديات التي تُواجه في إنجاز عملية إنهاء الاستعمار ليست مستعصية، شريطة أن تتخذ الجمعية العامة الخطوة الرامية إلى تعزيز تنفيذ القرارات المتعلقة بإنهاء الاستعمار التي أوصت بها اللجنة الخاصة. ولا تستطيع الأمم المتحدة أن تفي بولايتها لضمان إنهاء استعمار الأقاليم الـ ١٦ الباقية إلا بتنفيذ تلك القرارات.

٩ - **السيد الشربيني** (مصر): أشار إلى الدور المحوري للأمم المتحدة في عملية إنهاء الاستعمار، فقال إن الحاجة تدعو إلى مزيد من العمل لكفالة حق جميع الأقاليم في الحرية، والاستقلال وتقرير المصير. ولتحقيق هذا الهدف، يجب على جميع الدول الأعضاء أن تلتزم بالكامل بالقضاء على الاستعمار وتقديم المساعدة إلى الأقاليم غير المتمتعة بالحكم الذاتي وفقا لميثاق الأمم المتحدة، والإعلان المتعلق بإنهاء الاستعمار والإعلان العالمي لحقوق الإنسان. ولا يزال القضاء على الاستعمار يمثل إحدى أولويات الأمم المتحدة ومن الأهمية تأكيد حق الشعوب الخاضعة للحكم الاستعماري في السعي من أجل تحقيق المصير. وينبغي تعزيز الاتصال وتبادل الآراء بين اللجنة الخاصة، وإدارة الشؤون السياسية وإدارة شؤون الإعلام، بغية نشر المعلومات عن دور الأمم المتحدة في عملية إنهاء الاستعمار.

١٠ - واختتم قائلا إن من الأهمية زيادة فعالية البعثات الزائرة، بالنظر إلى أنها تمثل أداة حيوية لفهم الحالة الاجتماعية — السياسية للأقاليم غير المتمتعة بالحكم الذاتي وأماني شعوب تلك الأقاليم. وطبقا للمادة ٧٣ (هـ) من ميثاق الأمم المتحدة، يقتضي على الدول القائمة بالإدارة تزويد اللجنة الخاصة بالمعلومات المتعلقة بالإقليم الخاضع لإدارتها. وتتمتع جميع الأقاليم بالحق في الانتفاع بمواردها الطبيعية بما يعود عليها بالفائدة، وفي حماية تراثها الثقافي. وأي محاولة تقوم بها دولة قائمة بالإدارة للسيطرة على تلك الموارد أو استخدامها ينبغي أن تكون مسألة مثيرة لقلق اللجنة الخاصة. وينبغي أن تعزز الأمم المتحدة جهودها الرامية إلى تحقيق التنمية الاقتصادية والاجتماعية للأقاليم غير المتمتعة بالحكم الذاتي وتحتاج عملية إنهاء الاستعمار عمل متواصل. ووفد بلده ملتزم بدعم جميع الجهود الرامية إلى القضاء على الاستعمار ويتطلع إلى اليوم الذي يكون فيه بوسع الفلسطينيين إقامة دولتهم المستقلة ذات السيادة.

١١ - **السيد تالبوت** (غيانا): تكلم بالنيابة عن مجموعة ريو، فقال إن مجموعة ريو تعيد تأكيد دعمها للعقد الدولي الثاني للقضاء على الاستعمار وتدعو الدول القائمة بالإدارة إلى اعتماد التدابير اللازمة لإنهاء استعمار كل إقليم من الأقاليم غير المتمتعة بالحكم الذاتي الباقية، آخذة في الاعتبار صفاتها الخاصة. ومجموعة ريو تؤيد بقوة الأنشطة التي تضطلع بها اللجنة الخاصة، ولا سيما التقييم السنوي للحالة السياسية والاقتصادية والاجتماعية في كل إقليم، وعقد حلقات دراسية في منطقة المحيط الهادئ ومنطقة الكاريبي، والبعثات الزائرة والتوصيات السنوية التي تعرض على الجمعية العامة. وترحب المجموعة أيضا بتقرير اللجنة الخاصة (A/61/23) وترى أن من الضروري للدول القائمة بالإدارة والدول المهتمة أن تنفذ التوصيات الواردة في التقرير بدون إبطاء. وتعلق مجموعة ريو أهمية كبيرة على نشر المعلومات المتعلقة بإنهاء الاستعمار وتدعم عمل إدارة الأمم المتحدة لشؤون الإعلام.

١٢ - واستطرد قائلا إن مجموعة ريو ترى أن من الضروري لحكومتي جمهورية الأرجنتين والمملكة المتحدة استئناف المفاوضات لإيجاد حل سلمي وعادل ونهائي للنزاع على السيادة فيما يتعلق بجزر فوكلاند (مالفيناس)، وجزر جورجيا الجنوبية وجزر ساندويتش الجنوبية والمناطق البحرية المحيطة وفقا للقرارات والإعلانات ذات الصلة الصادرة عن الجمعية العامة، واللجنة الخاصة ومنظمة الدول الأمريكية.

١٣ - وأعرب عن أمل مجموعة ريو في انعقاد الحلقة الدراسية الإقليمية لمنطقة المحيط الهادئ في نهاية تشرين الثاني/نوفمبر مع اشتراك ممثلي الأقاليم غير المتمتعة بالحكم الذاتي. ولاحظت المجموعة أيضا التقدم الذي أحرزته توكيلاو؛ ووجهت الانتباه إلى التعاون والتضافر المقدمين من نيوزيلندا بوصفها الدولة القائمة بالإدارة ودعت الدول الأخرى إلى أن تحذو حذوها. وفيما يتعلق بالأقاليم الجزرية الصغيرة في منطقة البحر الكاريبي والمحيط الهادئ، يجب أن يسهل المجتمع الدولي النمو المستدام لاقتصاداتها من أجل دفع عملية إنهاء الاستعمار وفقا لرغبات شعوبها.

١٤ - واختتم قائلا إنه فيما يتعلق بالصحراء الغربية، تعيد مجموعة ريو تأكيد مسؤولية الأمم المتحدة عن كفالة ممارسة الشعب الصحراوي لحقه في تقرير المصير من خلال حل عادل، ومقبول بصورة متبادلة ودائم. ومجموعة ريو تؤيد بالكامل الجهود التي يبذلها الأمين العام ومبعوثه الشخصي للصحراء الغربية لإيجاد حل من هذا القبيل فيما يتعلق بالإقليم وتدعو الأطراف إلى التعاون مع الأمم المتحدة ومع بعضها البعض لوضع حد للطريق المسدود الحالي.

١٥ - **السيدة نونييز موردوش** (كوبا): قالت إنه مع أن العقد الثاني للقضاء على الاستعمار قد تخطى بالفعل نقطة الوسط، كان التقدم المحرز محدودا جدا. وفي الواقع، فإن صدق الجهود الرامية إلى إنهاء الاستعمار والوجود الفعلي للجنة الرابعة كان مدعاة للشك، ويجب أن يظل إنهاء الاستعمار مسألة ذات أولوية للأمم المتحدة. وفي مؤتمر القمة الرابع عشر لرؤساء الدول أو الحكومات، الذي عقد في هافانا في أيلول/سبتمبر ٢٠٠٦، أعادت حركة عدم الانحياز تأكيد دعمها للجنة الرابعة، وحثت الدول الأعضاء في الأمم المتحدة على التعجيل بعملية إنهاء الاستعمار وأيدت التنفيذ الفعال لخطة العمل للعقد الدولي الثاني للقضاء على الاستعمار. وتؤيد كوبا تلك المواقف وتعيد تأكيد ضرورة استمرار اللجنة الرابعة لتكون المحفل المعني بالمناقشات المتعلقة بتنفيذ عملية إنهاء الاستعمار.

١٦ - واستطردت قائلة إن القلق يساور وفد بلدها بسبب رفض بعض الدول القائمة بالإدارة أن تتعاون بالكامل مع اللجنة الخاصة. فأعمال اللجنة الخاصة والنوايا الحسنة للغالبية العظمى للدول الأعضاء ليست كافية لتحقيق القضاء على الاستعمار. والدعم الكامل من جانب الدول القائمة بالإدارة ضروري أيضا. وفي هذا الصدد، كانت البعثات الخاصة ناجحة جدا في تحقيق أهداف قرار الجمعية العامة ١٥١٤ (د-١٥) ويجب تنفيذها بانتظام. وتود كوبا أن تُقر بانفتاح نيوزيلندا وموقفها التعاوني وتحث الدول الأخرى القائمة بالإدارة على أن تحذو حذوها.

١٧ - ومضت قائلة إن اللجنة الخاصة اعتمدت قرارا يعترف بالحق غير القابل للتصرف لشعب بورتوريكو في تقرير المصير والاستقلال. وبناء عليه، يأمل وفد بلدها في أن تستعرض الجمعية العامة بصورة شاملة مسألة بورتوريكو. وأعادت تأكيد تأييد كوبا لحق الشعب الصحراوي في تقرير المصير وكررت تأكيد تأييدها التام للحقوق المشروعة للأرجنتين في النزاع حول جزر مالفيناس ودعت إلى مواصلة الحوار والتعاون للتوصل إلى حل عادل ونهائي.

١٨ - وأضافت قائلة إن كوبا تعلق أهمية كبيرة على نشر المعلومات المتعلقة بإنهاء الاستعمار. وفي هذا الصدد، ترحب بالحلقات الدراسية الإقليمية للجنة الخاصة ويسرها ملاحظة أن فيجي ستستضيف الحلقة الدراسية الإقليمية المقبلة لمنطقة المحيط الهادئ. وعلى الدول الأعضاء واجب أدبي للمساهمة في منح الفرص التعليمية لسكان الأقاليم غير المتمتعة بالحكم الذاتي. وقد قدمت كوبا، برغم مواردها المحدودة، منحا دراسية لـ ٦٢٠ طالبا من الأقاليم غير المتمتعة بالحكم الذاتي. ولسوء الحظ، لم توفر إلا ٥٨ دولة عضوا تلك الفرص.

ولذلك تدعو الدول الأعضاء المتمتعة بقدرات اقتصادية أكبر إلى المساهمة.

١٩ - واختتمت قائلة إن كوبا قد قدمت، مع ١٨ بلدا آخر، مشروع قرارا بعنوان ''الدعم المقدم من الوكالات المتخصصة والمؤسسات الدولية المرتبطة بالأمم المتحدة إلى الأقاليم غير المتمتعة بالحكم الذاتي''، تم اعتماده في دورة المجلس الاقتصادي والاجتماعي لعام ٢٠٠٦. ولم تكن إلا خمس وكالات ومنظمات متخصصة تابعة لمنظومة الأمم المتحدة بتقديم ردود موضوعية على طلب الحصول على المعلومات بشأن أنشطتها فيما يتعلق بتقديم المساعدة للأقاليم غير المتمتعة بالحكم الذاتي. وحثت الوكالات والمنظمات ذات الصلة على تنفيذ برامج المساعدة دون إبطاء.

٢٠ - **السيدة بانكس** (نيوزيلندا): أعادت إلى الأذهان أن توكيلاو أجرت استفتاء على الحكم الذاتي في ارتباط حر مع نيوزيلندا في الفترة من ١١ إلى ١٥ شباط/فبراير ٢٠٠٦. ولم تبلغ الأصوات المؤيدة ثلثي الأغلبية المطلوبة؛ بيد أنه في حين كانت نتائج الاستفتاء مخيبة لآمال القيادة السياسية لتوكيلاو، فقد ظلت تلك القيادة ملتزمة بأهداف الحكم الذاتي وعقدت سلسلة من الاجتماعات للنظر في نتائج الاستفتاء والبت في منهج العمل المقبل لتوكيلاو. وطلبت إلى حكومة نيوزيلندا الإبقاء على مشروع الدستور الحالي ومشاريع المعاهدات الحالية مطروحة للمناقشة ووافقت نيوزيلندا على ذلك. وفي الواقع، تعتبر نيوزيلندا هذا الاستفتاء الأول بمثابة أول خطوة تجاه تقرير المصير. وقد أشارت توكيلاو في الآونة الأخيرة إلى أنها ستحدد موعدا لإجراء استفتاء ثان في تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٧. وستواصل نيوزيلندا العمل بصورة وثيقة مع شعب توكيلاو في طريقه إلى تقرير المصير.

٢١ - **السيد تراغو** (البرازيل): تكلم بالنيابة عن الدول الأعضاء في السوق المشتركة لبلدان المخروط الجنوبي (ميركوسور) والدول المرتبطة بها فأعرب عن تأييده للبيان الذي أدلى به ممثل غيانا بالنيابة عن مجموعة ريو. وقال إن مسألة جزر مالفيناس وصفتها قرارات الجمعية العامة واللجنة الخاصة بأنها مسألة استعمارية خاصة ومعينة، لأن المملكة المتحدة احتلت الجزر بالقوة في عام ١٨٣٣، وطردت سكانها والسلطات الأرجنتينية المستقرة فيها وأحلت محلهم مستوطنين من أصل بريطاني. وعلاوة على ذلك، فإنه في قرار الجمعية العامة ٢٠٦٥ (د - ٢٠)، المعتمد بأغلبية كبيرة، وفي كثير من القرارات الأخرى، تحددت المسألة بأنها نزاع بين حكومتي الأرجنتين والمملكة المتحدة فيما يتعلق بالسيادة على الجزر، ويتعين فضه عن طريق المفاوضات بين الدولتين، مع الأخذ في الاعتبار أحكام وأهداف ميثاق الأمم المتحدة وقرار الجمعية العامة ١٥١٤ (د - ١٥). وفضلا عن ذلك، فإن قرار الجمعية العامة ٢٠٦٥ (د - ٢٠) ينص صراحة على أنه يتعين على الطرفين أن يضعا في الاعتبار مصالح سكان جزر مالفيناس، التي لم تشمل تطبيق مبدأ تقرير المصير.

٢٢ - واستطرد قائلا إن الدول الأعضاء في السوق المشتركة لبلدان المخروط الجنوبي والدول المرتبطة بها تؤيد بالكامل عمل اللجنة الخاصة للقضاء على الاستعمار، ويتمثل جزء هام منه في نشر المعلومات لتعزيز أهداف إعلان منح الاستقلال للبلدان والشعوب المستعمرة، وللإعلان عن أنشطة الأمم المتحدة واللجنة الخاصة في هذا الصدد وزيادة الوعي بالقضية. وترحب أيضا بمشروع القرار المتعلق بمسألة جزر فوكلاند (مالفيناس) الذي اعتمدته اللجنة الخاصة في ١٥ حزيران/يونيه ٢٠٠٦.

٢٣ - واختتم قائلا إن الدول الأعضاء في السوق المشتركة لبلدان المخروط الجنوبي والدول المرتبطة بها تؤيد بالكامل مبدأ تقرير المصير، ولكنها ترى أنه ينطبق على الشعوب المقهورة، على النحو المحدد في قرار الجمعية العامة ١٥١٤

(د – ١٥)، لا على ذرية سكان غير أصليين، وهو ما يتمشى مع رفض الجمعية العامة في عام ١٩٨٥ للاقتراحات المتعلقة بإدراج مبدأ تقرير المصير في مشروع القرار المتعلق بمسألة جزر فوكلاند (مالفيناس). والمبدأ المنطبق على القضية هو مبدأ السلامة الإقليمية، كما هو منصوص عليه في قرار الجمعية العامة ١٥١٤ (د – ١٥). واختتم قائلا إن بلدان ميركوسور ترغب في توجيه انتباه اللجنة إلى بلاغ صحفي مشترك لرؤساء ميركوسور والدول المرتبطة بها صادر في قرطبة، الأرجنتين، في ٢١ تموز/يوليه ٢٠٠٦ في الدورة الثلاثين لمجلس السوق المشتركة، الذي أعاد تأكيد الإعلان المتعلق بجزر مالفيناس المعتمد في الاجتماع العاشر لرؤساء ميركوسور، وبوليفيا وشيلي في ٢٥ حزيران/يونيه ١٩٩٦، الذي أعادوا فيه تأكيد تأييدهم للحقوق المشروعة لجمهورية الأرجنتين في النزاع على السيادة وأعربوا عن أملهم في فض النزاع على وجه السرعة، وفقا لقرارات الأمم المتحدة ومنظمة الدول الأمريكية.

طلبات الاستماع

٢٤ – **الرئيس:** قال إنه يفهم أن اللجنة تريد الموافقة على طلبات الاستماع المتعلقة بمسألة جبل طارق، الواردة في الوثيقة A/C.4/61/2.

٢٥ – وقد تقرر ذلك.

٢٦ – **الرئيس:** قال إنه يفهم أن اللجنة تريد الموافقة على طلبات الاستماع المتعلقة بمسألة غوام، الواردة في الوثائق A/C.4/61/3 و Add.1 إلى 5.

٢٧ – وقد تقرر ذلك.

٢٨ – **الرئيس:** قال إنه يفهم أن اللجنة تريد الموافقة على طلبات الاستماع المتعلقة بمسألة الصحراء الغربية، الواردة في الوثائق A/C.4/61/4 و Add.1 إلى 35.

٢٩ – وقد تقرر ذلك.

٣٠ – **الرئيس:** قال إنه يفهم أن اللجنة تريد الموافقة على طلبات الاستماع المتعلقة بمسألة نيو كاليدونيا الواردة في الوثيقة A/C.4/61/4.

٣١ – وقد تقرر ذلك.

حق الرد

٣٢ – **السيدة ألام** (المملكة المتحدة): تكلمت ممارسة لحق الرد، ردا على الملاحظات التي أبداها ممثلو غيانا، وكوبا والبرازيل على قضية السيادة على جزر فوكلاند، فقالت إن موقف المملكة المتحدة في القضية معروف جيدا وقد أعلنه بالتفصيل الممثل الدائم للمملكة المتحدة لدى الأمم المتحدة في رسالة إلى الأمين العام مؤرخة ٢٧ نيسان/أبريل ٢٠٠٦. والمملكة المتحدة لا يساورها أي شك في سيادتها على جزر فوكلاند. ولايمكن إجراء مفاوضات على السيادة على جزر فوكلاند مالم يعرب سكان هذه الجزر عن رغبتهم في ذلك.

رفعت الجلسة الساعة ١٦/٣٠.